

Distr.: General  
23 July 2018  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والستون، الجزء الثاني

جنيف، ١-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

## تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة\*

مذكرة من أمانة الأونكتاد\*\*

### موجز تنفيذي

تبدو الآفاق الاقتصادية قائمة نتيجة للآفاق السياسية المحفوفة بالخطر والاتجاهات غير الموازية في المعونة وإعادة إعمار غزة والتوسع في الاستهلاك الممول بالقروض. وانخفض الدخل الحقيقي للفرد في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١٧. ويشكل الاتحاد الجمركي المنشأ بموجب بروتوكول باريس عقبة رئيسية أمام التنمية الفلسطينية. ولن يؤدي القضاء على عجز الميزانية برمته إلى استعادة الميزان التجاري وقد يكون ذا نتائج عكسية لأسباب ضريبية. ويوجد في الأرض الفلسطينية المحتلة أعلى معدل بطالة في العالم، والمتأثرون على نحو غير متناسب بأزمة البطالة هم النساء والشباب. وتسارعت وتيرة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وضم الأرض الفلسطينية. ولا تزال غزة تنزلق إلى مسار من تراجع التنمية نتيجة

\* ليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيها ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تحومها. ووفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، تعني الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى الأرض أو الأراضي الفلسطينية المحتلة قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشير استخدام كلمة "فلسطين" إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الفلسطينية. أما الإشارات إلى "دولة فلسطين" فهي متسقة مع الرؤية التي أعرب عنها في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وقرار الجمعية العامة ١٩/٧٦ (٢٠١٢).

\*\* يحظر اقتباس محتويات هذا التقرير في الصحافة قبل الساعة ١٧/٠٠ من يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بتوقيت غرينتش.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-12162(A)



\* 1 8 1 2 1 6 2 \*

لاشتداد الأزمة الإنسانية. وتؤدي أزمة الكهرباء الشديدة إلى تقليص عدد ساعات إمداد الأسر المعيشية بالكهرباء إلى ساعتين يومياً أحياناً، وإلى عرقلة تقديم الخدمات الأساسية. ورغم الدعوة التي أطلقها الأونكتاد بتشجيع التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، انخفض الدعم المقدم من الجهات المانحة مع زيادة الاحتلال في تثبيت أقدامه. ويواصل الأونكتاد تلبية الاحتياجات المعقدة للاقتصاد الفلسطيني. لكن تأمين الموارد أمر مهم للغاية بالنسبة للأونكتاد لكي يحسّن المساعدة التي يقدمها للشعب الفلسطيني وينفذ الفقرة ٥٥ (د) من إعلان مافيكيانو نيروبي وقرارات الجمعية العامة التي تطلب من الأونكتاد أن يقيّم ما يتحمله الشعب الفلسطيني من تكلفة اقتصادية من جراء الاحتلال الإسرائيلي وأن يقدم تقريراً في هذا الصدد.

## أولاً- نمو فاقد للحيوية وأعلى معدل بطالة في العالم

١- واصل الاقتصاد الخاضع للقيود في الأرض الفلسطينية المحتلة أداءه الضعيف في عام ٢٠١٧. وزاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣ في المائة من خط أساس منخفض للغاية، مما يعني مزيداً من الانخفاض في دخل الفرد. وزاد الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة ٤ في المائة لكنه انخفض في غزة بنسبة ٠,٣ في المائة، مما يعني انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤ في المائة في قطاع غزة المدمر. ويعتمد الاقتصاد على أنشطة البناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. وانكشفت الزراعة بنسبة ١١ في المائة.

٢- ينجم ضعف الأداء الاقتصادي عن التدابير التقييدية التي تفرضها سلطة الاحتلال. وتشير التقديرات المتحفظة للبنك الدولي (٢٠١٧) إلى أن إزالة القيود الإسرائيلية يمكن أن تزيد النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠ في المائة. وفي غزة، من الممكن أن يؤدي رفع الحصار الاقتصادي إلى تحقيق نمو تراكمي إضافي في حدود ٣٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. ومن الممكن أن يؤدي التخفيف بعض الشيء في قائمة المواد المزدوجة الاستخدام وحدها إلى يحقق نمو إضافي قدره ٦ في المائة في الضفة الغربية و ١١ في المائة في غزة بحلول عام ٢٠١٥. ومن ناحية أخرى، يعني استمرار الوضع الراهن أن النمو لن يزيد على ٣ في المائة، مع اقتران ذلك بانخفاض ثابت في دخل الفرد وارتفاع شديد في معدلات البطالة.

٣- ويواجه الاستثمار عقبات لا من جراء القيود القائمة فحسب وإنما أيضاً بسبب إمكانية تشديد هذه القيود أو فرض قيود جديدة. وفي ظل هذا المناخ الهش والشديد الخطورة، فثمة قلة من المستثمرين فقط من يلتزم بتوظيف رؤوس أموال كبيرة في قطاع التصنيع أو غيره من القطاعات الحساسة بالنسبة للقيود الإسرائيلية. ولذلك يوجّه الاستثمار المستمر في النشاط نحو مشاريع الأعمال البالغة الصغر ذات التوجه الخدمي والمشاريع الصغيرة التي تتسم بضعف القدرة على توفير فرص عمل وانخفاض الإنتاجية والافتقار إلى الدينامية التكنولوجية ومحدودية نطاق التوسع. وتعني هذه التفاعلات أن ٩٠ في المائة من مجموع المنشآت في الأرض الفلسطينية المحتلة هي شركات صغيرة يقل عدد موظفيها عن أربعة، في حين أن ١ في المائة فقط من المنشآت يعمل بها أكثر من ٢٠ عاملاً.

٤- وتبدو التوقعات الاقتصادية قائمة نتيجة لآفاق اقتصادية سلبية والاتجاهات غير المواتية في العوامل الرئيسية الثلاثة التي دعمت النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وهي: الدعم المقدم من الجهات المانحة؛ وإعادة الإعمار في غزة؛ والتوسع الائتماني لغرض الاستهلاك العام والخاص. ويزداد غموض التوقعات نتيجة للتسارع في مصادرة الأراضي والموارد الإنتاجية، والتفاعلات الإقليمية غير المواتية في الشرق الأوسط.

## ألف- التوسع في الاحتلال وتراجع الدعم المقدم من الجهات المانحة

٥- واصلت حكومة دولة فلسطين إصلاحاتها المالية في ظل ظروف سياسية - اقتصادية بالغة الصعوبة. وبذلت الحكومة جهوداً دؤوبة لضبط الإنفاق وتحسين الإيرادات، ونجحت في خفض العجز من ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ إلى ٨ في المائة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (الجدول ١).

٦- وشهد عام ٢٠١٧ انخفاض صافي الإيرادات، وإن كان ذلك يعكس فقط ارتفاع خط الأساس في عام ٢٠١٦ نتيجة للأموال المحصلة مرة واحدة<sup>(١)</sup>. فلو استُبعدت المبالغ المدفوعة مرة واحدة لازدادت إيرادات عام ٢٠١٧ بنسبة ٨ في المائة، ولانخفض الإنفاق الكلي (بما في ذلك الإنفاق على التنمية) من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٧.

٧- وقد أدى الانفصال الإداري لغزة عن الضفة الغربية إلى أزمة في الإدارة، وتجزؤ الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقويض تقديم الخدمات العامة. ولا تزال غزة، المحاصرة اقتصادياً منذ عام ٢٠٠٧، مصدراً للضغوط المالية. فهي تسهم بأقل من ١٠ في المائة من الإيرادات العامة بينما تستهلك من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من الإنفاق الإجمالي. وكمثال على ذلك، بلغت الإيرادات العامة في غزة في عام ٢٠١٦ نحو ٣٠٠ مليون دولار بينما بلغ إنفاقها ١,٥ مليار دولار. وفي العام نفسه، سجلت ميزانية الضفة الغربية فائضاً بسيطاً، وفي عام ٢٠١٧ كانت متوازنة تقريباً. وبعبارة أخرى، كان من الممكن أن تحقق الميزانية العامة لدولة فلسطين توازناً لولا الوضع في غزة والحصار الاقتصادي الطويل الأمد.

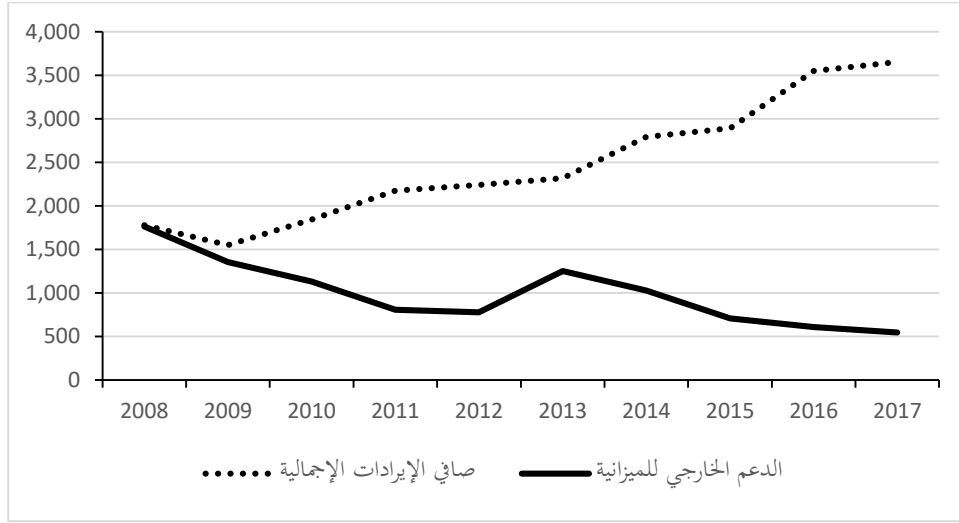
## باء- ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة

٨- يعرض تقرير الأونكتاد لعام ٢٠١٨ باستفاضة كيف أدى نصف قرن من الاحتلال ومصادرة الأراضي والموارد إلى إفقار الشعب الفلسطيني وحرمانه من الحق في التنمية. ويؤكد التقرير أن القانون الدولي يلزم إسرائيل والمجتمع الدولي بتجنب الإجراءات التي تعوق التنمية وبتخاذ خطوات إيجابية لتعزيز التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٩- ويوجد توافق في الآراء منذ أمد بعيد على أن التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة تتطلب ثلاثة أركان، هي: (أ) أن تخفف إسرائيل القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني؛ (ب) أن تستمر الجهات المانحة في التزامها وفي تحسين نطاق ونوعية معونتها؛ (ج) أن تجري حكومة دولة فلسطين إصلاحات لتيسير النمو. بيد أنه، فيما يتصل بهذه المتطلبات الثلاثة للتنمية، لم تخفف إسرائيل القيود واتسم سجل الجهات المانحة بالتذبذب. وبذلت دولة فلسطين جهوداً كبيرة لتيسير النمو.

(١) رسوم ترخيص أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية البالغة ١٤٥ مليون دولار، ودفعتان مجموعهما ٣٠٠ مليون دولار دفعتهما إسرائيل لكي تعوض جزئياً الموارد المالية المتسربة المتعلقة بالطوابع الصحية والضريبة التعويضية ورسوم مغادرة الحدود وضريبة القيمة المضافة (الأونكتاد ٢٠١٧ ب)).

الشكل ١  
الإيرادات العامة الفلسطينية ودعم الميزانية  
(بملايين الدولارات)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

١٠- ورغم الدعوة التي وجهها الأونكتاد إلى المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤوليته في تعزيز التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، استمر الاتجاه التنزلي في الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، ولم تُقابل جهود الإصلاح المالي الجريئة التي بذلتها دولة فلسطين بمشاركة إيجابية من جانب الجهات المانحة (الشكل ١). وفي عام ٢٠١٧، انخفض دعم الميزانية المقدم من الجهات المانحة بنسبة ١٠,٥ في المائة بالمقارنة مع مستوى عام ٢٠١٦. وبلغ إجمالي الدعم الدولي المقدم في العام نفسه ٧٢٠ مليون دولار، أي ثُلث الدعم المقدم في عام ٢٠٠٨ والبالغ ملياري دولار. وفي الفترة نفسها، انكمش دعم الميزانية من ١,٨ مليار دولار إلى ٥٤٤ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ٧٠ في المائة. وأدى تفاقم آثار الاحتلال، والانخفاض في المعونة الخارجية، وانحسار الهامش المالي إلى إعاقة قدرة دولة فلسطين على مواصلة جهود بناء الدولة وأداء المهام الإدارية الأساسية، بما في ذلك تقديم الخدمات العامة الأساسية.

١١- وفي سياق الاستشهاد بتقارير ودراسات الأونكتاد، تشير تقارير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ إلى أن الموارد المالية الفلسطينية، التي تُقدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار في العام، تستمر في التسرب إلى إسرائيل نتيجة للترتيبات التي بموجبها تحصل حكومة إسرائيل، نيابة عن حكومة فلسطين، الضرائب على التجارة الدولية للفلسطينيين ثم تحوّل إيرادات هذه الضرائب. وحتى في الإطار غير المتوازن لبروتوكول باريس، حددت حكومة دولة إسرائيل عدداً من التدابير التي يمكن أن تحد من التسرب المستمر لإيرادات الفلسطينيين إلى الخزنة الإسرائيلية.

الجدول ١  
اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الرئيسية

*٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠٠٢	١٩٩٩	١٩٩٥	
<b>أداء الاقتصاد الكلي</b>								
٣,١	٤,٧	٣,٤	٨,١	٣,٩-	١٢,٥-	٨,٣	٧,١	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)
١٤٤٩٨	١٣٤٢٦	١٢٦٧٣	٨٩١٣	٤٩١٠	٣٥٥٦	٤٢٧١	٣٢٨٣	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بملايين الدولارات)
١٦٤٩٠	١٥٣٢٢	١٤٣٨٥	٩٥١٢	٥٣٣٣	٣٧٧٥	٥٠٢٥	٣٧٢٣	الدخل القومي الإجمالي (بملايين الدولارات)
١٨٣٠٩	١٦٧٣١	١٥٨٠٧	١١٥٠٣	٦٦٢٤	٤٨٢٦	٥٣٩٨	٤١٢٢	الدخل القومي الإجمالي المتاح (بملايين الدولارات)
٣٠٩٧	٢٩٥٧	٢٨٦٤	٢٣٣٩	١٤٤٩	١١٨٢	١٥٥٣	١٤٢٧	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالدولارات)
٣٥٢٢	٣٣٧٥	٣٢٥١	٢٤٩٦	١٥٧٣	١٢٥٥	١٨٢٧	١٦١٨	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الاسمي (بالدولارات)
٠,٠	٢,١	٠,٤	٥,٠	٦,٨-	١٥,٠-	٤,٨	٠,٢-	نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)
١,٠-	١,٤	٢,٠	٢,٢	٥,٠-	١٦,٤-	٤,٦	٠,٧	نصيب الفرد من نمو الدخل القومي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)
<b>السكان والعمالة</b>								
٤,٧٨	٤,٨٢	٤,٦٨	٤,٠٥	٣,٦١	٣,٢٣	٢,٩٦	٢,٣٤	السكان (بالملايين) <sup>(١)</sup>
٢٧,٤	٢٦,٩	٢٥,٩	٢٣,٧	٢٣,٧	٣١,٢	١٢,٠	١٨,٢	البطالة (نسبة مئوية)
٩٩٧	٩٧٨	٩٥٩	٧٤٣	٦٣٦	٤٥٢	٥٨٨	٤١٧	مجموع العمالة (بالآلاف)
١٨٤	٢١١	٢١١	١٧٨	١٤٧	١٠٥	١٠٣	٥١	في القطاع العام
١٣١	١١٦	١١٢	٧٨	٥٥	٤٢	١٣٥	٦٨	في إسرائيل والمستوطنات
<b>الرصيد المالي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)</b>								
٢٥,٢	٢٦,٦	٢٢,٢	٢١,٦	٢٥,٠	٨,٢	٢٣,٤	١٣,٠	الإيرادات الصافية من المتأخرات / الإيرادات الجمركية المحتجزة
٣٠,٦	٣٢,٢	٣١,٧	٣٤,٥	٤٦,٤	٢٨,٠	٢٢,١	١٥,٠	النفقات الجارية
٣٣,١	٣٤,٧	٣٣,٥	٣٩,٦	٥٢,١	٣٤,٢	٢٩,٣	٢٥,١	مجموع الإنفاق
٧,٩-	٨,١-	١١,٣-	١٧,٩-	٢٧,١-	٢٦,٠-	٥,٩-	١٢,١-	الرصيد الإجمالي (أساس الالتزام)
١٧,٥	١٨,٥	٢٠,٠	٢١,١	٢٢,٢	٢١,١	٢٠,٠	-	الدائن العام <sup>(ب)</sup>
<b>التجارة الخارجية</b>								
١٨١٩	١٤٠٩	١٤٢١	١٩٩١	١٢٩١	١٠٥١	٣٧٣	٤٠٠	صافي التحويلات الجارية (بملايين الدولارات)
٢٦٩٣	٢٣٨١	٢٣٣٨	١٣٦٧	٧٣٦	٤٧٨	٧٥٢	٥٦٢	الصادرات من السلع والخدمات (بملايين الدولارات)

٢٠١٧*	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠٠٢	١٩٩٩	١٩٩٥	
٨٠٦٧	٧٦٢٧	٧٥٣٨	٥٢٦٤	٣٦٨٣	٢٢٣٤	٣٣٦٤	٢٤٤١	الواردات من السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
٥٣٧٤-	٥٢٤٦-	٥٢٠٠-	٣٨٩٧-	٢٩٤٧-	١٧٥٦-	٢٦١٢-	١٨٧٩-	الميزان التجاري (بملايين الدولارات)
٣٧,١-	٣٩,١-	٤١,٠-	٤٣,٧-	٦٠,٠-	٤٩,٤-	٦١,٢-	٥٧,٢-	الميزان التجاري (نسبة مئوية من النتائج المحلي الإجمالي)
٢٨٨٧-	٢٦٢٢-	٢٩١٦-	٢٧٣٧-	١٨٨٧-	٨٨٦-	١٥٩٨-	٩٢٢-	الميزان التجاري مع إسرائيل (بملايين الدولارات)
١٩,٩-	١٩,٥-	٢٣,٠-	٣٠,٧-	٣٨,٤-	٢٤,٩-	٣٧,٤-	٢٨,١-	الميزان التجاري مع إسرائيل (نسبة مئوية من النتائج المحلي الإجمالي)
٥٩,٨	٦٠,٠	٦٢,١	٦٦,٦	٦٤,٤	٥٦,٩	٦٧,٥	٨٣,٥	تجارة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي تجارة السلطة الفلسطينية (نسبة مئوية) <sup>(ج)</sup>
٣,٤	٣,٤	٣,٦	٢,٧	٢,٢	١,٩	٣,٨	٤,٢	تجارة السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي التجارة الإسرائيلية (نسبة مئوية) <sup>(ج)</sup>

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية. استُمدت بيانات التجارة الإسرائيلية من الجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء.

\* تقديرات أولية.

(أ) أرقام السكان، تستبعد جميع البيانات القدس الشرقية بسبب تعذر وصول الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى المدينة.

(ب) يشمل الدين العام الدين المحلي والخارجي ولكنه لا يشمل المتأخرات ودين السلطة الفلسطينية لصندوق المعاشات التقاعدية.

(ج) تشير بيانات التجارة الإسرائيلية والفلسطينية إلى السلع وإلى الخدمات المتصلة وغير المتصلة بعوامل الإنتاج.

## جيم - اتحاد جمركي معيب وغير عادل وضار بالتنمية

١٢- يتحدد إطار السياسة الاقتصادية الفلسطينية بموجب الاتحاد الجمركي الذي أنشئ في عام ١٩٦٧ وأخذ شكله الرسمي بعد ذلك في عام ١٩٩٤ بموجب بروتوكول باريس الذي يقضي بحرية التجارة بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة وبتشارك الاقتصاديين في نفس التعريفات الجمركية الخارجية مع سائر بلدان العالم. فالعواقب السلبية للاتحاد الجمركي على الاقتصاد الفلسطيني لا يمكن الاستهانة. وللمشاكل التي تكتنف الاتحاد الجمركي أربعة أبعاد، هي:

(أ) أن أي اتحاد جمركي جيد الأداء يستلزم أن يكون أعضاؤه على مستويات مماثلة من التنمية. فالاتحاد الجمركي بين كيانين شديدي التباين في مستوى التنمية الاقتصادية لا يشر بخير للجانب الأضعف. وأي اقتصاد محتل وناقص التنمية سيفقد الكثير من الانضمام إلى اتحاد جمركي مع اقتصاده في مستوى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولو في ظروف التعاون وحسن النية؛

(ب) أن أي اتحاد جمركي مفيد يتطلب مستوى عالياً من التعاون الذي يضمن مصلحة جميع الأعضاء في إدارة الحدود، وشروط التجارة مع سائر بلدان العالم، والتفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، وسياسة التعريفات، والتشارك في الإيرادات. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، تتحدد شروط الاتحاد الجمركي من طرف واحد، هو إسرائيل، دون مراعاة الاحتياجات المختلفة تماماً للاقتصاد الفلسطيني؛

(ج) أن تطبيق إسرائيل لشروط الاتحاد الجمركي انتقائي؛

(د) أن القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الشعب الفلسطيني والسلع الفلسطينية تجهز الاستثمار وتضخم التكاليف، مما يستبعد الاقتصاد الفلسطيني من المنافسة الدولية ويجعل الأرض الفلسطينية المحتلة سوقاً أسيرة تعتمد على الاستيراد، ولا سيما المنتجات الإسرائيلية.

١٣- وتكبّدت الأرض الفلسطينية المحتلة، بسبب الاتحاد الجمركي، عجزاً تجارياً ضخماً ومستمرّاً من جراء قطاع التصدير المتخلف النمو وضعف قدرة المنتجين المحليين للسلع القابلة للتصدير وللإستيراد على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. وفي عام ٢٠١٧، بلغت الصادرات الفلسطينية ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت الواردات ٥٦ في المائة؛ وبلغ العجز التجاري ٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أعلى معدلات العجز التجاري في العالم. وتُعد إسرائيل مسؤولة عن ٥٤ في المائة من العجز التجاري الفلسطيني، حيث بلغت نسبة التجارة الفلسطينية مع إسرائيل ٦٠ في المائة من إجمالي التجارة الفلسطينية (الجدول ١). ويُمول هذا العجز الهائل من دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات، ومن تحويلات العمال المغتربين، ومن المعونة الأجنبية.

## دال- القيود على التنقل تساعد على زيادة الفقر وعدم الاستقرار السياسي

١٤- أقامت إسرائيل على مر السنين منظومة معقدة من الضوابط على الاقتصاد الفلسطيني، شملت نظاماً للتصاريح، وحواجز الطرق، والمتاريس الترابية، والخنادق، ونقاط التفتيش على الطرق، والبوابات على الطرق وجدار الفصل. وتؤدي هذه القيود إلى خنق التجارة والاستثمار وذلك بتضخيم التكاليف وتقويض القدرة التنافسية. فالمستوردون الفلسطينيون يدفعون ثلاثة أضعاف ما يدفعه المستوردون الإسرائيليون من تكاليف للصفقة نفسها، في حين يدفع المصدرون الفلسطينيون ضعف التكلفة التي يدفعها المصدرون الإسرائيليون (البنك الدولي، ٢٠١٧). وعلاوةً على ذلك، يرى كل من أرنون وباميا (٢٠١٥) أن القيود وعوائق التجارة أسفرت عن انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي بنسبة تتراوح من ٣٤ إلى ٤٥ في المائة.

١٥- وثمة قيد رئيسي آخر على الأنشطة الإنتاجية، هو قائمة السلع المدنية المزدوجة الاستخدام، التي لا تسمح لإسرائيل للفلسطينيين باستيرادها لأن لها تطبيقاً عسكرياً محتملاً. وتشمل القائمة الآلات المدنية، وقطع الغيار، والأسمدة، والمواد الكيميائية، والأنابين الفولاذية، وآلات الطحن، والمعدات البصرية، وأجهزة الملاحة. وتزيد هذه القائمة بكثير على المواد المزدوجة الاستخدام المعترف بها دولياً (البنك الدولي، ٢٠١٨). وتعم آثار هذا الحظر جميع قطاعات الاقتصاد.



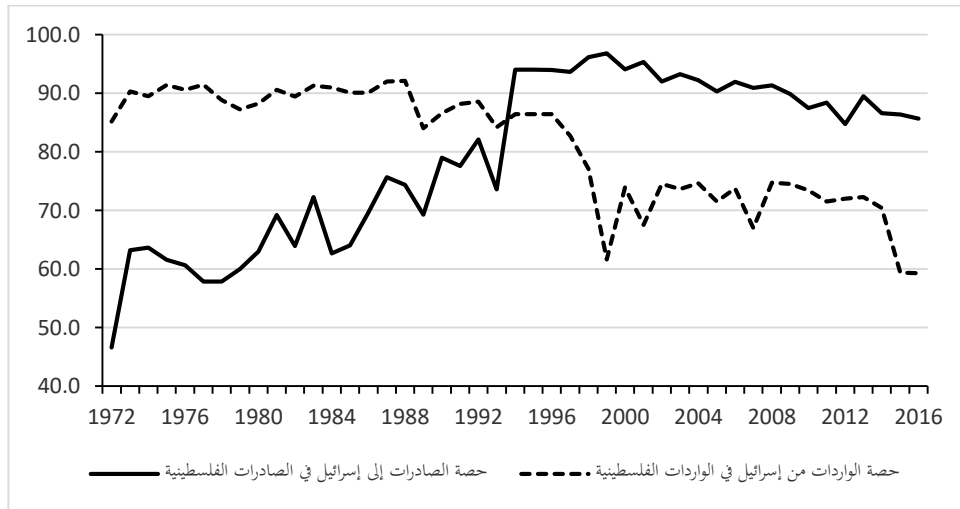
١٦- ويدفع هذا الحظر المنتجين إما إلى التوقف عن الإنتاج وإما إلى استخدام مدخلات عالية التكلفة وتكنولوجيات بالية وأقل كفاءة؛ مع ما لذلك من عواقب واضحة على القدرة التنافسية وعلى الربحية. وتُضطر الشركات التي يمكنها مواصلة العمل إلى خفض الأجور لكي تعوض ما يترتب على ذلك من ارتفاع في التكلفة وانخفاض في الإنتاجية. وأجرى أموديو وآخرون (٢٠١٧) تقييماً لتأثير قائمة المواد المزدوجة الاستخدام، وخلصوا إلى أن هذه القائمة تكلف الضفة الغربية ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. واستنتجوا أيضاً أن ظروف سوق العمل المحلية تتفاقم بشكل خاص في المناطق التي يعتمد فيها الإنتاج والعمل بشكل أكبر على المدخلات المحظورة بموجب قيود قائمة المواد المزدوجة الاستخدام. ويؤدي التدهور المترتب على ذلك في الأجور والعمل إلى زيادة احتمال الدخول في نزاعات مما يزيد من عدم الاستقرار السياسي.

## هاء- تحويل التجارة الفلسطينية نحو الأسواق الإسرائيلية غير المواتية

١٧- القيود المفروضة على التجارة الفلسطينية تنشئ عقبات غير جمركية كبيرة وتحوّل التجارة الفلسطينية من الأسواق العالمية التنافسية إلى الأسواق الإسرائيلية غير المواتية بتكلفة عالية على المنتجين والمستهلكين الفلسطينيين. ومعظم واردات الأرض الفلسطينية المحتلة من إسرائيل هي من السلع التي ليس لإسرائيل ميزة تنافسية معينة في تصديرها؛ ومعنى ذلك أن هذه السلع يمكن الحصول عليها من أسواق أخرى بتكلفة أقل. وحتى عندما يتعامل التجار الفلسطينيون مع بلدان ثالثة، فإنهم عادةً ما يُضطرون إلى دخول الأسواق الأجنبية عن طريق وسطاء إسرائيليين، وهو ترتيب يستنزف الموارد الاقتصادية الفلسطينية. ومما يبين درجة تحويل التجارة أن السوق الإسرائيلية استوعبت، في الفترة من عام ١٩٧٢ إلى عام ٢٠١٧، نسبة ٧٩ في المائة من إجمالي الصادرات الفلسطينية و٨١ في المائة من الواردات. وتركز التجارة مع إسرائيل على هذا النحو يكشف، مثلما يبين الشكل ٢، انعزال الأرض الفلسطينية المحتلة عن الأسواق العالمية.

الشكل ٢

### حصة إسرائيل في التجارة الدولية الفلسطينية (نسبة مئوية)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والأونكتاد.

١٨- ويمكن قياس عمق هيمنة إسرائيل على الأسواق الفلسطينية من واقع أن ما تصدره إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة يماثل مجموع ما تصدره إلى الأردن وتركيا وقبرص ومصر واليونان مجتمعين، وإن كان الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان يزيد بأكثر من مائة ضعف على الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة (البنك الدولي، ٢٠١٧). وفي الظروف التجارية العادية، تكون صادرات إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة جزءاً ضئيلاً من المستويات الراهنة، ويحقق الفلسطينيون ربحاً أكبر من الصادرات ويدفعون أقل في الواردات. وثمة حاجة ماسة إلى الاستعاضة عن الاتحاد الجمركي الذي أنشأه بروتوكول باريس بإطار جديد يمنح دولة فلسطين سيطرة على جماركها وإقليمها وحدودها وسياساتها التجارية والصناعية باعتبار ذلك خطوة أولى نحو كسر حلقة التراجع في التنمية.

## واو- النساء والشباب أشد تضرراً من الاحتلال

١٩- يعاني الشعب الفلسطيني من أزمات مستديمة تتمثل في البطالة والفقر بسبب عجز الفلسطينيين عن الاستفادة من أصولهم الإنتاجية البشرية والطبيعية. ونتيجة لضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي، ازدادت البطالة من ٢٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٢٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٧؛ حيث بلغت ١٨ في المائة في الضفة الغربية و ٤٤ في المائة في غزة. ورغم أن الأرض الفلسطينية المحتلة تعاني من أعلى معدل بطالة في العالم (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨)، كان من الممكن أن يكون الوضع أشد من ذلك بكثير لولا العمل في إسرائيل والمستوطنات، وهو أمر تكتنفه المشاكل، وانخفاض نسبة مشاركة القوة العاملة إلى ٤٤ في المائة التي هي من أقل النسب في العالم.

٢٠- وتدفع ندرة الوظائف في الأرض الفلسطينية المحتلة آلاف العمال الفلسطينيين إلى البحث عن عمل في إسرائيل والمستوطنات. ويتجلى الاعتماد على إسرائيل في أن سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات يستحوذ على نسبة ٢٠ في المائة من الفلسطينيين العاملين في الضفة الغربية؛ ففي عام ٢٠١٧، ازدادت القوة العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات بنسبة ١١,٥ في المائة. وإذا كان التوسع في توظيف الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات مكسباً للمنتجين الإسرائيليين في القطاعات الكثيفة اليد العاملة، فهو يقوّض القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني وقدرته على التصدير (مصرف إسرائيل، ٢٠١٤). وعلاوة على ذلك، أفادت منظمة العمل الدولية (٢٠١٨) أن العمل في إسرائيل والمستوطنات محفوف بالمشقة والإيذاء والاستضعاف والاستغلال والتمييز. ولوحظ أن الإصابات والوفيات المهنية في مواقع البناء هي الأعلى في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢١- وتأثر هذه الظروف السلبية لسوق العمل على النساء والشباب بصورة مفردة. فنصف الفلسطينيين الأقل من عمر ٣٠ سنة عاطلون عن العمل، وتُثلث أفراد الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة "ليسوا ملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب". ويتجلى حرمان النساء في أن نسبة مشاركتهن في سوق العمل لا تزيد على ١٩ في المائة بالمقارنة مع نسبة ٧١ في المائة للرجال، رغم المرأة الفلسطينية على درجة جيدة من التعليم وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية. ومثلما ذكرت منظمة العمل الدولية (٢٠١٧؛ ٢٠١٨)، فإن النساء أكثر تعرضاً للتدابير الأمنية المهنية المطبقة في نقاط التفتيش الإسرائيلية ولللعنف من جانب المستوطنين ولطول مسافات الذهاب

إلى العمل. وعلاوةً على ذلك، فإن الصلة بين التعليم والعمل تزداد ضعفاً، وهو ما يتجلى في معاناة النساء الحاصلات على البكالوريوس أو الشهادات الأعلى، خلافاً للذكور، من معدلات بطالة أعلى.

## زاي- التوسع في المستوطنات بمواصلة ضم الأراضي في الضفة الغربية

٢٢- ينص قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية "ليس له أي شرعية قانونية" ويشكل "انتهاكاً صارخاً" بموجب القانون الدولي، ويذكّر القرار بواجب إسرائيل وقف النشاط الاستيطاني وبالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. كما اعتمدت الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة، القرار د١ ط-١٩/١٠ بشأن وضع القدس. وتؤكد الجمعية العامة في القرار "أن أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع الدول أن تمتنع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرار المجلس ٤٧٨ (١٩٨٠)".

٢٣- ورغم القرارات العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة، تسارعت وتيرة بناء المستوطنات غير القانونية في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. ففي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧، أعطيت موافقات على بناء وحدات سكنية جديدة وصل عددها إلى ١٠ ٠٠٠ وحدة، أي أكثر من ضعف العدد الإجمالي للوحدات السكنية التي صدرت الموافقات بشأنها في عام ٢٠١٦. وفي أوائل عام ٢٠١٨، اعتمدت خطط لبناء ٥ ٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات القائمة ولإنشاء مستوطنات جديدة (الأمم المتحدة، ٢٠١٧ وأ ٢٠١٨). ويقترن التوسع في المستوطنات بأنشطة دؤوبة لتدمير الأصول الفلسطينية، بما في ذلك مشاريع الكهرباء والمدارس والمسكن. وفي الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى منتصف عام ٢٠١٧، هدمت إسرائيل أكثر من ٤ ٠٠٠ مبنى مملوكة للفلسطينيين و٢٣٦ مبنى ممولاً من الاتحاد الأوروبي في المنطقة جيم (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧؛ دجاني ولوفات، ٢٠١٧).

٢٤- وأعربت هيئات تابعة للأمم المتحدة عن قلقها بشأن ضم الأراضي، منها محكمة العدل الدولية. ففي عام ٢٠١٤، أصدرت المحكمة رأياً استشارياً بشأن الآثار القانونية لتشييد جدار الفصل الذي يمتد طوله ٧١٢ كيلومتراً. ورغم "التأكيد الذي أبدته إسرائيل بأن تشييد الجدار لا يشكل ضمّاً للأراضي وأن الجدار ذو طابع مؤقت"، أعربت المحكمة عن قلقها لأن "الجدار سيؤثر مسبقاً على الحدود التي ستفصل بين إسرائيل وفلسطين" ولأن "إسرائيل قد تدمج داخلها المستوطنات وسبل الوصول إليها". ومن ثم، ترى المحكمة "أن تشييد الجدار والنظام المرتبط به يخلقان "أمراً واقعاً" على الأرض يمكن أن يصبح وضعاً دائماً، وهو ما قد يكون عندئذ بمثابة ضم فعلي، بغض النظر عن الوصف الرسمي الذي تطلقه إسرائيل على الجدار". ورغم تحذيرات محكمة العدل الدولية، سيتواصل الضم بلا هوادة. ومن الأدلة على مواصلة ضم أجزاء كبيرة من المنطقة جيم في الضفة الغربية أن سلطة الاحتلال:

(أ) واصلت نقل السكان الإسرائيليين إلى المستوطنات وأخرجت الفلسطينيين من المنطقة. فبحلول عام ٢٠١٨، كان ٦١١ ٠٠٠ إسرائيلي يعيشون في ٢٥٠ مستوطنة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو ما يتناقض مع القانون الدولي. والمستوطنون في المنطقة جيم هم المجموعة الديمغرافية الأسرع نمواً حيث يزداد عددهم بنسبة ٥ في المائة سنوياً، بالمقارنة مع نسبة ١,٩ في المائة في إسرائيل ونسبة ٢,٦ في المائة في الضفة الغربية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧)؛

(ب) استثمرت أكثر من ١٩ مليار دولار في بناء المستوطنات وهيكلها الأساسية (ديجان ولوفات، ٢٠١٧)؛

(ج) وسّعت ولايتها القانونية المحلية لتشمل المستوطنين، بينما يخضع الفلسطينيون لقوانين عسكرية مختلفة، مع حقوق و ضمانات أقل؛

(د) واصلت فرض تدابير اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية تعزز إدماج المستوطنات في نظام دولة إسرائيل.

٢٥- ولا تزال المنطقة جيم محظورة تقريباً على الحكومة الفلسطينية والمنتجين والمستثمرين الفلسطينيين، رغم أنها تمثل أكثر من ٦٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية وبها أهم الموارد الطبيعية. وبموجب نظام التخطيط التمييزي، لم يبق للفلسطينيين سوى ١ في المائة من أراضي المنطقة جيم لطلب التصاريح للبناء عليها، ويقل معدل الموافقات على الطلبات عن ٤ في المائة (الأمم المتحدة، ٢٠١٨). وتدفع هذه القيود الفلسطينيين إلى البناء دون تراخيص والتعرض لخطر الهدم والطرده وفقدان الممتلكات والتشرد.

## حاء- تراجع التنمية يتسارع في غزة

٢٦- ظلت غزة طوال الـ ٥١ سنة الماضية تحت الاحتلال الإسرائيلي. ولم ينته الاحتلال بفك إسرائيل الارتباط من جانب واحد في عام ٢٠٠٥، حيث أبقّت إسرائيل سيطرتها على الحدود البرية والبحرية والجوية لغزة، باستثناء الشريط الحدودي مع مصر الممتد ١٢ كيلومتراً. ويعيش الآن أكثر من مليوني شخص تحت حصار كامل، محتجزين في قطاع مساحته ٣٦٥ كيلومتراً مربعاً هو بكثافة سكانية هي ثالث أعلى كثافة في العالم.

٢٧- وأدى الحصار الذي مضى عليه الآن أحد عشر عاماً إلى استنزاف اقتصاد قطاع غزة وقاعدته الإنتاجية وتحويله إلى حالة إنسانية تعتمد أساساً على المعونة. ولم تكن السنوات الخمس والعشرون الماضية ضائعة فحسب، وإنما شهدت أيضاً تراجعاً مستمراً في التنمية. ومنذ ست سنوات، حذرت الأمم المتحدة (٢٠١٢) من أنه ما لم تنعكس الاتجاهات الراهنة لن تكون غزة صالحة للسكن بحلول عام ٢٠٢٠. وتدهورت منذ ذلك الوقت جميع المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية. واتسمت جهود إحياء القطاع بالضعف وركزت جميع التدخلات بالضرورة على إعادة الإعمار والإغاثة الإنسانية، ولم يترك سوى النذر اليسير من الموارد للتنمية أو لإنعاش القاعدة الإنتاجية.

٢٨- وقد دُمرت بالكامل القدرة الإنتاجية لغزة من جراء ثلاثة ضربات عسكرية كبرى، والحصار الجوي والبحري والبري الخانق المفروض عليها. ووفقاً لصندوق النقد الدولي (٢٠١٧)،

فإن الضربات العسكرية الإسرائيلية التي شُنت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ دُمّرت أكثر من ٦٠ في المائة من جميع الأصول الرأسمالية تدميراً كاملاً، في حين أن الضربة التي شُنت في عام ٢٠١٤ دمرت ٨٥ في المائة مما تبقى من الأصول الرأسمالية. ويواصل الغموض السياسي الشديد والقيود المفروضة على التجارة والأنشطة الإنتاجية يحول دون توظيف استثمارات جديدة وتعويضية.

٢٩- وتدفع القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية الاستثمار المتبقي إلى التوجه نحو قطاعي البناء والخدمات ذوي الإنتاجية المنخفضة والعمالة المنخفضة والأقل دينامية. ويستأثر البناء بحصة كبيرة من الاستثمار، في حين تهيم أعمال الإغاثة الإنسانية وإعادة بناء الأصول التي دمرتها العمليات العسكرية الإسرائيلية على اقتصاد غزة. ومن ناحية أخرى، شهدت الفترة من عام ١٩٩٤ انخفاض نسبة مساهمة أنشطة التصنيع والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لغزة إلى ٨ في المائة و ٥ في المائة على التوالي. وأصبح النمو أكثر اعتماداً على الاستهلاك الخاص والعام الممول من المعونات. ومنذ ذلك الحين، أصبح الاستهلاك يشكل نسبة ٨٠ في المائة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ساهمت الصادرات الصافية بنسبة ٢ في المائة فقط، في حين كان إسهام الاستثمار بالسالب حيث بلغ -٦ في المائة (البنك الدولي، ٢٠١٨).

٣٠- وتُكبّل القطاع الزراعي القيود المفروضة على استيراد المدخلات الأساسية والأسمدة والكيماويات والمبيدات. ويتسبب حظر دخول مناطق برية معينة بالقرب من حدود إسرائيل وفي بحر غزة إلى حرمان المنتجين من ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية ومن ٨٥ في المائة من مياه الصيد. وتفاوتت منطقة صيد الأسماك المسموح بها لسكان غزة من ثلاثة إلى ستة أميال بحرية بدلاً من ٢٠ ميلاً المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو. وتقوّض هذه القيود فرص العمل وأسباب المعيشة لصيادي الأسماك في غزة البالغ عددهم ٣٥ ٠٠٠ شخصاً، وتحرم سائر السكان من مصدر ضروري جداً للتغذية.

## طاء- أزمات الطاقة والمياه والصوف الصحي الشديدة، والأحوال الإنسانية الخطيرة

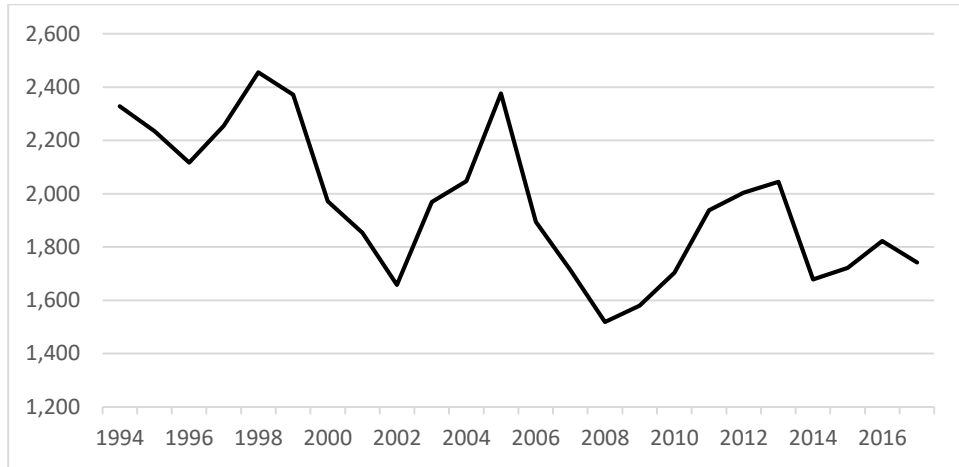
٣١- تأتي غزة في المرتبة الثالثة من حيث الكثافة السكانية في العالم، وقد يزداد هذا الترتيب سوءاً إذا أخذت في الحسبان القيود المفروضة على البناء في نطاق ٣٠٠ متر إلى ١ ٠٠٠ متر بطول الحدود مع إسرائيل. وبلغت الزيادة في عدد سكان غزة ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة منذ عام ٢٠١٢، بينما انخفض في الفترة نفسها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٣ في المائة، ليصل إلى ١ ٧٤٢ دولاراً في عام ٢٠١٧<sup>(٢)</sup>. واليوم، يقل الدخل الحقيقي لفرد من متوسطي الحال في غزة عما كان عليه في عام ١٩٩٩. وعلاوةً على ذلك، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة والضفة الغربية متساوياً في عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٥، بينما لا يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة حالياً ٦٠ في المائة عما هو عليه في الضفة الغربية. وبعبارة أخرى، يفرض الحصار تبعات إضافية على سكان غزة إذ يحرمهم من ٤٠ في المائة من دخلهم.

(٢) بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥.

## الشكل ٣

غزة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (١٩٩٤-٢٠١٧)

(بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٣٢- وأدى تدمير القاعدة الإنتاجية إلى وقوع غزة في براثن الفقر وإلى معاناة نصف سكانها من انعدام الأمن الغذائي، رغم أن ٨٠ في المائة منهم يتلقون مساعدة اجتماعية. ويُلحِق الضغط المتواصل والحرمان المستمر من الحقوق الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية أضراراً شديدة بالنسيج النفسي والاجتماعي والثقافي لغزة، ويتجلى ذلك في الانتشار الواسع النطاق للصدمة النفسية، والاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة، واليأس، وارتفاع معدلات الانتحار، وإدمان المخدرات. وفي عام ٢٠١٧، كان ٢٢٥ ٠٠٠ طفل (أكثر من ١٠ في المائة من السكان) بحاجة إلى الدعم النفسي (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧).

٣٣- وبشكل نقص الكهرباء قيداً اقتصادياً رئيسياً آخر. فالإمداد بالكهرباء يغطي أقل من ثُلث الطلب اليومي البالغ ٤٥٠-٥٠٠ ميغاواط. ورغم تزايد الطلب على الكهرباء بسبب الحاجة إلى إعادة الإعمار، لم تلب محطة توليد الكهرباء في غزة في أوائل عام ٢٠١٨ إلا ٦ في المائة فقط من الطلب، إذ كانت المحطة تعمل بأقل من عُشر طاقتها البالغة ١٤٠ ميغاواط بسبب نقص الوقود والأجزاء المستوردة. وتتأكد الحاجة إلى الاستثمار في توليد الطاقة نتيجة لتزايد الطلب على الكهرباء، وهو الطلب الذي قد يتضاعف بحلول عام ٢٠٣٠ أو قبل ذلك بكثير، إذا تحررت الأنشطة الإنتاجية المقيدة وُشِّح للاقتصاد بالعمل بشكل طبيعي.

٣٤- وفي أوائل عام ٢٠١٨، كانت الأسر المعيشية تُزود بالكهرباء لمدة ساعتين يومياً في المتوسط، وواصل العجز في الكهرباء التأثير بصورة خطيرة على الحياة اليومية بإعاقة الأنشطة الإنتاجية ومنع تقديم الخدمات الأساسية. ويعرِّض هذا العجز أداء وصيانة الأجهزة الطبية الحساسة للخطر، ومنها أجهزة قياس نبضات القلب والحضانات وأجهزة الأشعة بالرنين المغناطيسي (مؤسسة الحق، ٢٠١٧). وتشهد معاناة المنتجين ومقدمي الرعاية الطبية والخدمات الأخرى إما بسبب نقص الكهرباء وإما لاضطرارهم إلى الاعتماد على المولدات الباهظة التكاليف.

٣٥- ويفرض نقص مياه الشرب النقية تحديات اقتصادية وصحية جسيمة. فطبقة المياه الجوفية الساحلية في غزة، وهي مصدر المياه الوحيد، تكون قد استنفدت عملياً بسبب الإفراط

في سحب المياه وتسرب مياه البحر إليها. ويتك ذلك ٤ في المائة فقط من المياه الجوفية في غزة صالحة للاستهلاك البشري. وفي عام ٢٠٠٠، كان بإمكان ٩٨ في المائة من السكان الحصول على مياه الشرب النقية عن طريق شبكة المياه العامة، لكن انخفضت هذه النسبة إلى أقل من ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٤، وأخذ الوضع يزداد سوءاً منذ ذلك الوقت. ودفع ذلك السكان إلى الاعتماد على بدائل مكلفة، منها صهاريج المياه والمياه المعبأة، التي تشكل الآن نسبة ٩٠ في المائة من مياه الشرب المستهلكة (الأمم المتحدة، ٢٠١٧ ب). فالمياه المنقولة بالشاحنات مثلاً لا تخضع للمراقبة وهي أقل سلامة ويصل ثمنها إلى نحو ٢٠ ضعف ثمن المياه المنقولة بالشبكة العامة.

## باء- العمليات العسكرية المتكررة على غزة، مزيد من التدمير ولا إعادة إعمار

٣٦- بعد ثلاث عمليات عسكرية كبرى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لا تزال جهود إعادة إعمار غزة شديدة البطء بسبب الحصار المستمر ونقص التمويل. واشتدت في عام ٢٠١٧ القيود على حركة دخول غزة والخروج منها. وألغى أكثر من نصف التصاريح الممنوحة لرجال الأعمال، في حين واجهت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى صعوبة متزايدة في تسليم المواد والحصول على تأشيرات دخول للموظفين الدوليين (الأمم المتحدة، ٢٠١٧ أ).

٣٧- دفع التبرعات المتعهد بها في مؤتمر القاهرة الدولي لإعادة إعمار غزة: استقر مستوى التعهدات لإعادة إعمار غزة عند حدود ٥٣ في المائة، وانخفضت المبالغ المدفوعة لإعادة الإعمار من ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٥٥ مليون دولار فقط في عام ٢٠١٧ (البنك الدولي، ٢٠١٨). وتواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي ثاني أكبر جهة توظيف في غزة، انخفاضاً في التمويل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم شديد للوضع الإنساني. وتقدم الوكالة مساعدة اجتماعية إلى ٨٠ في المائة من السكان وتدير ٢٦٧ مدرسة و ٢١ مرفقاً صحياً. فنقص الدعم المقدم من الجهات المانحة وخفض السلطة الفلسطينية للنفقات المتعلقة بالأجور في غزة ونقص التمويل الذي يؤثر على أعمال الوكالة، كل ذلك يشكل صدمة قوية للطلب الإجمالي ستوجه ضربة أخرى للاقتصاد الذي يعمل أصلاً في ظل قيود هائلة مفروضة على العرض.

٣٨- ويستلزم تحقيق انتعاش اقتصادي مستدام ما يلي:

(أ) رفع الحصار كاملاً للسماح لاقتصاد غزة بحرية التبادل التجاري الكامل مع القدس الشرقية والضفة الغربية والأسواق العالمية، واستعادة الحق الإنساني في حرية التنقل لأغراض العمل التجاري وتلقي الرعاية الطبية والتعليم والترفيه والروابط الأسرية.

(ب) إعادة الاندماج السياسي والإداري والمالي والاقتصادي لغزة مع الضفة الغربية. وينبغي للمجتمع الدولي القيام بدور رئيسي وتقديم الدعم السياسي والمالي المستديم لدعم إعادة الاندماج بطرق تساعد دولة فلسطين على التغلب على الآثار المالية للاندماج بين المنطقتين تحت إطار إداري موحد.

(ج) التغلب على أزمة الكهرباء، على سبيل الأولوية، بإصلاح وتطوير محطة توليد الطاقة في غزة، وتأمين الأموال اللازمة لاستيراد قطع الغيار والوقود، واستيراد الكهرباء من أجل تلبية الطلب المتزايد.

(د) تمكين دولة فلسطين من تطوير حقول الغاز الطبيعي التي اكتُشفت في البحر المتوسط منذ تسعينات القرن الماضي.

## ثانياً - فجوة موارد فرضها الاحتلال، وليس عجز مزدوج

٣٩- شوه الاحتلال هيكل الاقتصاد وأحدث فجوة هائلة في الموارد، حيث يقل الإنتاج المحلي بكثير عن مجموع الاستهلاك والاستثمار المحليين العامين والخاصين (الاستيعاب المحلي)، وحيث يستمر العجز الهائل في الميزان التجاري والعجز في الادخار والعجز في الميزانية. وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧، بلغت قيمة حالات العجز الثلاث هذه، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، -٤٦ و -٣٩ و -١٧، على التوالي.

٤٠- ورغم أهمية جميع حالات العجز الثلاث هذه، انصب الاهتمام التحليلي والسياساتي بالكامل على أصغر عجز من حالات العجز الثلاث، وهو العجز المالي، واعتُبر دون دليل السبب الرئيسي لاختلال الاقتصاد الكلي. والتركيز على عجز الميزانية إنما يستند عادةً، صراحةً أو ضمناً، إلى فرضية العجز المزدوج.

٤١- وهذه الفرضية، المستمدة من الإطار المحاسبي لحسابات الدخل القومي<sup>(٣)</sup>، تفترض أن الاختلال في الميزانية يؤدي إلى اختلال تجاري (الحساب الجاري)، بحيث يترتب على أية زيادة في عجز الميزانية مجموعة من الزيادات في المدخرات الخاصة، أو انخفاضاً في الاستثمار الوطني، أو انخفاضاً في رصيد الحساب الجاري. بيد أنه، في حالات الاقتصادات التي تعمل دون مستوى العمالة الكاملة، مثل اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، قد يأخذ التكيف مع التغير المالي مساراً مختلفاً ولا تنطبق بالضرورة فرضية العجز المزدوج في هذه الحالة. ومن الممكن أن تسير علاقة السببية في أي من الاتجاهين. فمثلاً، يؤدي أي انخفاض في الصادرات، لأي سبب كان، إلى زيادة في عجز الحساب الجاري، وقد يتسبب ذلك في اختلال داخلي بالتأثير على إيرادات الضرائب.

٤٢- ولذلك ليس في الدراسات النظرية ما يشير إلى علاقة سببية موحدة على النحو الذي تعنيه فرضية العجز المزدوج. ومن ثم، فإن معرفة إن كان عجز الميزانية يسبب أو لا يسبب عجزاً تجارياً هي مسألة تجريبية. فمثلاً، استنتج هاشم زادة وويلسون (٢٠٠٦)، في دراستهما لمجموعة من اقتصادات الشرق الأوسط، عدم وجود علاقة تجريبية موحدة بين العجزين، إذ تتوقف العلاقة على عوامل خارجية وداخلية، مثل النظام الضريبي وأنماط التجارة ونظم أسعار الصرف والسياسة النقدية.

٤٣- وأجرى الأونكتاد (٢٠١٧) تقييماً تجريبياً لفرضية العجز المزدوج في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبيّن أنه، في الفترة ١٩٦٨-٢٠١٨، لا يوجد دليل إحصائي يدعم الرأي القائل بأن العجز التجاري نجم عن تغيرات في عجز الميزانية. وتشير الدراسة إلى أن العجزين نتجا عن

(٣) للاطلاع على تفاصيل المنطق الحسابي، انظر الأونكتاد (٢٠١٧).



الهيكل الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال وأن كلا العجزين عَرَضَ لفجوة في الموارد أذكاهما احتلال يعزز الاعتماد على التحويلات من الخارج (دعم الجهات المانحة والتحويلات) ويدفع العمال الفلسطينيين إلى البحث عن عمل في إسرائيل والمستوطنات.

## ألف- التطور التاريخي للعجز المزدوج في فلسطين

٤٤- في الفترة من عام ١٩٦٧ إلى أيار/مايو ١٩٩٤ كان الاقتصاد الفلسطيني خاضعاً للإدارة المدنية للجيش الإسرائيلي. وسادت في هذه الفترة سياسة مالية صارمة، ولم يكن يُسمح بأن يزيد الإنفاق على إيرادات الضرائب، وكانت الميزانية تحقق دائماً فائضاً، وكان الإنفاق العام أقل بالمقارنة مع البلدان المجاورة. فمثلاً، في الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩١، بلغ متوسط الإنفاق الكلي، باستثناء الدفاع، ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع ٣٧ و ٣١ و ٣٧ في المائة في مصر والأردن وإسرائيل، على التوالي.

٤٥- وكانت إسرائيل، ولا تزال، تحصيل ضريبة القيمة المضافة والضريبة على الوقود وضريبة على المشتريات والرسوم الجمركية على الواردات الفلسطينية، سواء من إسرائيل أم من بلدان أخرى. غير أن جزءاً من الضرائب التي كان يدفعها الفلسطينيون ذهب إلى الخزانة الإسرائيلية ولم تحتسب جزءاً من ميزانية الإدارة المدنية (البنك الدولي، ١٩٩٣). ويبين انتشار الميزانيات المتوازنة طوال تلك الفترة، مقترناً بتسرب إيرادات الضرائب الفلسطينية إلى إسرائيل، أن الأرض الفلسطينية المحتلة كانت تعمل، خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٤، في ظل نظام مالي مشدد وسياسة مالية انكماشية ونقص في الاستثمار في الهياكل الأساسية.

٤٦- ويبين الجدول ٢ تطور أنواع العجز ويسلط الضوء على النقاط المهمة. ورغم أن الميزانية اتسمت دائماً بالتوازن أو حققت فائضاً، كان العجز التجاري كبيراً في حدود ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وجرى تمويل العجز التجاري من تدفقات الدخل الخارجية الكبيرة. وتجدر ملاحظة أن العجز البسيط في الميزانية في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ كان من الممكن أن يكون فائضاً لو سُلمت جميع إيرادات الضرائب التي حصّلتها إسرائيل إلى الإدارة المدنية. وللأسبب نفسه، كان ينبغي أن تكون الفوائض في الفترات اللاحقة أعلى مما ذُكر في الجدول ٢.

### الجدول ٢

#### عجزان: ١٩٨٧-١٩٩١

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

٩١/١٩٩٠	٩٠/١٩٨٩	٨٩/١٩٨٨	٨٨/١٩٨٧	
٠,٠	٠,٩	٠,١	١,٠-	عجز الميزانية
٤٧-	٤٠-	٤٣-	٥١-	العجز التجاري
٣٨	٤٠	٤٣	٤٨	الدخل الخارجي (دخل عوامل الإنتاج مضاف إليه التحويلات الجارية)
٩,٠-	٠,٠	٠,٠	٣,٠-	رصيد الحساب الجاري
٤٧-	٤٤-	٤٣-	٥٢-	عجز المدخرات الخاصة

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد وبيانات البنك الدولي (١٩٩٣).

٤٧- ويمكن تمييز ثلاث فترات فرعية في الفترة ١٩٩٤-٢٠١٧. في مستهل هذه الفترة، ورثت السلطة الفلسطينية قدرات مالية ضعيفة. وكانت إيرادات الضرائب منخفضة وتقل بكثير عن المستوى الممكن، إذ بلغت ١٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من نصف مستواها في الأردن البالغ ٢٣,٣ في المائة، وثُلث مستواها في إسرائيل البالغ ٣١,٤ في المائة، ونحو نصف متوسط مستواها في البلدان النامية. وفي جانب الإنفاق، كان على السلطة الفلسطينية أن تعوّض التدني الذي ساد في العهد السابق في الاستثمار في الخدمات العامة والهياكل الأساسية.

٤٨- ورغم البدايات الصعبة، نجحت السلطة الفلسطينية في سنواتها الخمس الأولى في وضع الشؤون المالية الفلسطينية على أرضية صلبة. ويبين الجدول ٣ أن العجز المتكرر في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ بلغ ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحسّن إلى فائض قدره ١,٣ في المائة في عام ١٩٩٩. وحدث انخفاض أيضاً في العجز الإجمالي في الميزانية، من ١٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦ إلى ٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٩. وجرى تمويل النفقات المتكررة من إيرادات الضرائب، بينما جرى تمويل التنمية من المعونة المقدمة من الجهات المانحة.

### الجدول ٣

#### ثلاث أنواع من العجز

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

٢٠١٧-٢٠١٥	٢٠١٤-٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٤	٢٠٠٣-٢٠٠١	٢٠٠٠-١٩٩٥	
					عجز الميزانية
٦,٨-	٧,٣-	٢,٣-	١٥-	٢,٢-	المتكرر
٩,١-	١٦,٧-	١٩,٢-	١٩-	٩,٣-	الإجمالي
٣٨-	٤٦-	٥٩-	٥١-	٥٦-	العجز التجاري
٢٤	٣٣	٢٩	٣٠	٢٦	الدخل الخارجي (دخل عوامل الإنتاج مضاف إليه التحويلات الجارية)
١٣,٣	١٤-	٣٠-	٢١-	٣٠-	رصيد الحساب الجاري
٢٤-	٣٩-	٥٦-	٣٦-	٥٣-	عجز المدخرات الخاصة

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية الفلسطينية.

٤٩- ومع ذلك، في أعقاب الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠، نشأت أزمة مالية مزمنة. فقد أدت القيود الأشد التي فرضتها إسرائيل على الأنشطة الاقتصادية إلى الإسراع بتغيير مسار فائض الميزانية المتكرر وإعادة توجيه الدعم المقدم من الجهات المانحة من دعم التنمية إلى دعم الميزانية. ومع ذلك، رغم التقلب في عجز الميزانية أبدى العجز التجاري بعض الاستجابة وظل مرتفعاً، في حدود ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية. ويمثل ذلك دليلاً آخر يناقض فرضية العجز المزدوج في الحالة الفلسطينية.

## باء - مقياسان لفجوة الموارد

٥٠ - لا يوفر الفحص السريع للبيانات، وكذلك اختبار غرانجر (Granger) الرسمي للعلاقة السببية أي سند إحصائي لفرضية العجز المزدوج. ويسلم الفهم الواقعي لاختلال الاقتصاد الكلي الفلسطيني بأن جذور هذا الاختلال تعود إلى فجوة الموارد التي أدكته سياسات الاحتلال التي تخنق الاقتصاد وتدفع الفلسطينيين إلى البحث عن عمل في إسرائيل ومستوطناتها. وتترتب على الدخل الآتي من الخارج زيادة كبيرة في الطلب الإجمالي لا تقابله زيادة في الإنتاج المحلي. ونتيجة لذلك، نشأت فجوة بين الدخل والنتائج المحلي في شكل فرق بين الناتج المحلي الإجمالي والتحويلات، والمعونة ودخل عوامل الإنتاج (دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات).

٥١ - وعلاوةً على ذلك، يسهم تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات في إحداث فجوة في العمالة. وفجوة العمل هي الفرق بين القوة العاملة وفرص العمل المحلية، وهي تساوي عدد العمال العاطلين مضافاً إليهم العاملون في إسرائيل والمستوطنات.

٥٢ - ويبين الجدول ٤ أن التحويلات شكلت ربع فجوة الدخل في الفترة ١٩٧٢-١٩٩١، وازدادت باطراد بعد إنشاء السلطة الفلسطينية وبلغت أكثر من ثلاثة أرباع فجوة الدخل في السنوات الأخيرة. على أن فجوة الدخل بلغت أقصى مستوى في فترة الاحتلال المباشر (١٩٧٢-١٩٩١) وليس في العقد الأخير حيث كان عجز الميزانية الكبير يمول من الدعم المقدم من الجهات المانحة.

## الجدول ٤

مقياس الدخل ومقياس العمل لفجوة الموارد  
(نسبة مئوية)

الفترة	فجوة الدخل	صافي التحويلات الجارية/فجوة الدخل	معدل البطالة	العاملون في إسرائيل	فجوة البطالة/فجوة العمل
١٩٧٢-١٩٩١	٤٣	٢٦	٣,٩	٣٣,٤	٣٧,٣
١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٦	٤٤	٢٧,٧	١٣,٥	٤١,٢
٢٠٠١-٢٠٠٣	٣٠	٧٧	٣٦,٨	٦,٤	٤٣,٢
٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٩	٧٦	٣٠,٤	٦,٠	٣٦,٤
٢٠٠٧-٢٠١٤	٣٣	٧٠	٢٨,٧	٧,٩	٣٦,٦
٢٠١٥-٢٠١٧	٢٥	٤٤	٢٦,٧	١٢,٣	٣٩,٠

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي (١٩٩٣).

ملحوظة: تشكل فجوة الدخل مصدراً خارجياً للدخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير صافي التحويلات الجارية/فجوة الدخل إلى صافي التحويلات الجارية كنسبة مئوية من فجوة الدخل.

## جيم- التغيير الهيكلي من أجل عكس مسار فجوة الموارد

٥٣- يمكن تقليص فجوة الدخل نتيجة لحدوث أيٍّ من حالات الخفض في صافي دخل عوامل الإنتاج أو في التحويلات أو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو كلاهما. غير أن الارتباط بين فجوة الدخل وفجوة العمل سلبية (-٠,٤٧)، مما يعني وجود علاقة عكسية بين الاثنين. ويتسق ذلك مع كون أي خفض في تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات يؤدي إلى انخفاض صافي دخل عوامل الإنتاج وقد يفاقم البطالة المحلية عن طريق خفض الطلب الإجمالي. ويؤثر انخفاض التحويلات تأثيراً مماثلاً على الطلب والبطالة والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك قد يؤدي وجود فجوة أصغر في الدخل إلى فجوة أكبر في العمل، في حين أن أية فجوة صغيرة في العمل بسبب انخفاض العمل في إسرائيل والمستوطنات قد تؤدي إلى تفاقم فجوة الدخل عن طريق تأثيرها السلبى على الناتج المحلي الإجمالي.

٥٤- ويشير التحليل السابق إلى أن خفض عجز الميزانية، أو حتى القضاء عليه تماماً، لن يسد بالضرورة فجوة الموارد بل قد يزيد هذه الفجوة اتساعاً بتقليل النمو وزيادة البطالة دون التأثير على العجز التجاري. وبعبارة أخرى، يركز مزيج التقشف و"الإصلاح" الذي يوصف عادةً لدولة فلسطين على دور عجز الميزانية ويغفل المشكلة المحورية المتمثلة في الاقتصاد الفلسطيني. وعلاوةً على ذلك، يضيف هذا الوصف غير الملائم ضغطاً على الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية الهشة في الأرض الفلسطينية المحتلة أصلاً.

٥٥- على أن التشكيك المشروع في جدوى المزيد من التقشف المالي ينبغي أن يميز أيضاً بين الترشيح المناسب في الإنفاق العام في سياق الإصلاح المؤسسي، من جانب، وبرامج التقشف النمطية التي تحد من النمو وقد تأتي بنتائج عكسية حتى من الناحية المالية البحتة، من جانب آخر. ولا يمكن أن تتحقق الاستدامة المالية بمزيد من التقشف، وإنما بانتهاج استراتيجية تولى أولوية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل ووقف تسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى إسرائيل.

٥٦- وينبغي لأية استراتيجية إنعاش أن تسعى إلى إعادة الحياة لقطاعي الزراعة والتصنيع وفي الوقت نفسه إلى تنفيذ برنامج إصلاحى للقضاء على التبذير وتحقيق أعلى جودة ممكنة في الإنفاق العام. ويمكن البدء باستهداف إنتاج السلع المصنعة غير المعمرة التي كانت تُنتج محلياً قبل الاحتلال، كالملابس والأحذية والمنتجات الجلدية والمشروبات غير الكحولية والأثاث ومواد البناء والمواد الصيدلانية. فقد كان نحو ٥٠ في المائة من الواردات الفلسطينية الحالية من إسرائيل تُنتج محلياً.

## ثالثاً- المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

### ألف- الإطار والأهداف

٥٧- واصل الأونكتاد، على مدى أكثر من ثلاثة عقود، دعم الشعب الفلسطيني عن طريق الدراسات المناسبة الموجهة نحو السياسات، ومشاريع التعاون التقني، والخدمات الاستشارية، والعمل على إيجاد توافق آراء دولي بشأن احتياجاته من التنمية.

٥٨- وفي عام ٢٠١٧، واصل الأونكتاد الاستجابة للفقرة ٥٥(د) من إعلان مافيكيانو نيروبي، التي تطلب إلى الأونكتاد "مواصلة تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وبحث العقبات التي تواجه التجارة والتنمية..."، والفقرة ٣١(م) من ولاية الدوحة، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣/٧٢ و ٢٠/٧٠ و ١٢/٧٠ و ٢٠/٦٩ التي تطلب إلى الأونكتاد أن يقدم تقرير عن التكاليف الاقتصادية التي يتحملها الشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال الإسرائيلي.

٥٩- ويهدف برنامج الأونكتاد لمساعدة الشعب الفلسطيني إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاعين العام والخاص الفلسطينيين اللازمة لإقامة اقتصاد قوي تركز إليه دولة فلسطين المستقلة في المستقبل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويلبي البرنامج الاحتياجات الاقتصادية للفلسطينيين عن طريق أربع مجموعات، هي:

- (أ) السياسات والاستراتيجيات التجارية؛
- (ب) تيسير التجارة وتقديم الخدمات اللوجستية؛
- (ج) التمويل والتنمية؛
- (د) مؤسسات الأعمال، والاستثمار، وسياسة المنافسة.

## باء- الأنشطة التنفيذية الجارية

٦٠- أنهت الأونكتاد مؤخراً بنجاح تنفيذ مشروع لتنمية القدرات من أجل تيسير التجارة الفلسطينية. وتمثل أحد الإنجازات الرئيسية للمشروع في إنشاء برنامج للتدريب المهني بعنوان "دبلوم إدارة سلسلة الإمداد"، أعد بالاشتراك بين الأونكتاد ووزارة الاقتصاد الوطني ومجلس الشاحنين الفلسطينيين وجامعة بيرزيت. وقد صُمم البرنامج لتلبية احتياجات الفلسطينيين، من مصدري ومستوردين، وسماسرة جمركيين وموظفين حكوميين وخريجين شباب، ومحامين وغيرهم من المهنيين. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدت وزارة التربية والتعليم العالي هذا البرنامج.

٦١- وواصل الأونكتاد تقديم خدمات استشارية إلى الحكومة الفلسطينية ومؤسسات مختلفة تابعة للقطاعين العام والخاص، ومنظمات دولية، وللباحثين، وللدوائر الأكاديمية.

٦٢- وفي عام ٢٠١٧، واصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى تعزيز قدرات الجمارك الفلسطينية بإشراك السلطة الفلسطينية والجهات المانحة في جولة جديدة من التعاون من أجل تطوير وتحديث نسخة النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) التي تستخدمها حالياً الجمارك الفلسطينية. ويهدف التدخل الجديد المقترح إلى تحقيق عدة أمور منها تعزيز قدرة الجمارك الفلسطينية على التقييم الجمركي، وتحليل المخاطر، والرقابة الجمركية اللاحقة للتخليص. ويهدف هذا التدخل أيضاً إلى استحداث وصلة حاسوبية بين برنامج أسيكودا في الأرض الفلسطينية المحتلة ونظام البوابة العالمية المستخدم في إسرائيل لتسهيل تبادل البيانات التجارية بين النظامين في التوقيت المناسب. وهذه الوصلة الحاسوبية تكتسي أهمية جوهرية للاستدامة المالية الفلسطينية، إذ يمكن استخدامها لضمان حصول دولة فلسطين في الوقت المناسب على بيانات دقيقة وشاملة عن التجارة الفلسطينية، وهو شرط أساسي لوقف التسرب الضخم للموارد المالية الفلسطينية إلى إسرائيل.

- ٦٣- وعلاوةً على ذلك، ونظراً إلى تزايد الدين الفلسطيني وتزايد درجة تعقده، استمر الأونكتاد في الحوار مع المسؤولين في وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية من أجل إعادة العمل بنظام الأونكتاد لإدارة الدين والتحليل المالي (دمفاس) من أجل تحسين جودة ونطاق الإدارة المالية العامة الفلسطينية. ويمكن لنظام دمفاس أن يؤدي دوراً رئيسياً في التخفيف من المخاطر التي تنبئ بإمكانية الوقوع في مديونية حرجة وضمان استدامة الدين العام الفلسطيني.
- ٦٤- وفي عام ٢٠١٧، استفاد الأونكتاد من منحة قدمتها حكومة قطر لإدامة وتعزيز قدرة الأونكتاد على دعم جهود الشعب الفلسطيني الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإرساء أسس الاقتصاد السليم والجيد الأداء الذي تركز عليه دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل.

### جيم- التنسيق وحشد الموارد والتوصيات

- ٦٥- واصل الأونكتاد، في عام ٢٠١٧ ومستهل عام ٢٠١٨، تقديم دعمه الإنمائي إلى الشعب الفلسطيني بالتنسيق مع حكومة دولة فلسطين، والمجتمع المدني الفلسطيني، والوكالات الدولية، والجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري.
- ٦٦- ويحد نقص الموارد من قدرة الأونكتاد على زيادة المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني. ولذلك، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى دعم قدرة الأونكتاد على تنفيذ الفقرة ٥٥(د) من إعلان مافيكيانو نيروبي وذلك بتزويده بموارد كافية لتعزيز قدرة الموظفين وتمويل المشاريع المقترحة في هذا المجال المهم من عمله. ويوصي الأونكتاد بتأمين الموارد لتطوير قدرات الإدارة الجمركية الفلسطينية والإدارة المالية الفلسطينية، ولتنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تطلب إلى الأونكتاد أن يقدم تقريراً عن التكاليف الاقتصادية التي يتحملها الشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال الإسرائيلي.

## References

- Al-Haq (2017). Gaza Closure Enters its Tenth Year. Available at <http://www.alhaq.org/publications/papers/GazaClousureJune2017.pdf>.
- Amodio F, Di Maio M and Baccini L (2017). Security, trade and political violence. Institute of Labour Economics. Discussion Paper No. 10819.
- Arnon A and Bamyra S, eds. (2015). *Economics and Politics in the Israeli Palestinian Conflict* (German Agency for International Cooperation).
- Bank of Israel (2014). *Trade Links between Israel and the Palestinian Authority*. Available at <http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Documents/Israel-Palestinian%20trade.pdf>.
- Dajani O and Lovatt H (2017). Rethinking Oslo: How Europe can promote peace in Israel-Palestine. European Council on Foreign Relations. Policy Brief.
- Hashemzadeh N and Wilson L (2006). The dynamics of current account and budget deficits in selected countries in the Middle East and North Africa. *International Research Journal of Finance and Economics*. 5:111–129.
- International Labour Office (2017). The situation of workers of the occupied Arab territories: Report of the Director General. Appendix. ILC.106/DG/APP.
- International Labour Office (2018). The situation of workers of the occupied Arab territories: Report of the Director General. Appendix. ILC.107/DG/APP.
- International Monetary Fund (2017). West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee. 31 August.
- Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2017). Occupied Palestinian Territory: Humanitarian Facts and Figures. Available at [https://www.ochaopt.org/sites/default/files/factsheet\\_booklet\\_final\\_21\\_12\\_2017.pdf](https://www.ochaopt.org/sites/default/files/factsheet_booklet_final_21_12_2017.pdf).
- United Nations (2012). *Gaza in 2020: A Liveable Place?* (Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process, Jerusalem).
- United Nations (2017a). Report to the Ad Hoc Liaison Committee. 18 September.
- United Nations (2017b). *Gaza: Ten Years Later* (United Nations Country Team in the Occupied Palestinian Territory).
- Palestine United Nations (2018). Report to the Ad Hoc Liaison Committee. 20 March.
- UNCTAD (2017a). *The Occupied Palestinian Territory: Twin Deficits or an Imposed Resource Gap?* (United Nations publication, New York and Geneva).
- UNCTAD (2017b). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/64/4. 10 July.
- UNCTAD (2018). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People and their Human Right to Development: Legal Dimensions*. (United Nations publication, New York and Geneva).
- World Bank (2018). Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee. Working Paper. 19 March.
- World Bank (2017). *Unlocking the Trade Potential of the Palestinian Economy: Immediate Measures and a Long-Term Vision to Improve Palestinian Trade and Economic Outcomes*. Report No. ACS22471 (Washington, D.C.).
- World Bank (1993). *Private Sector Development*. In volume 3, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace* (Washington, D.C.).